

في البيان الختامي لدورة الصمود والمقاومة

المجلس المركزي يقرر وقف التنسيق الأمني ويحمل اسرائيل مسؤولياتها «كسلطة احتلال»

على ان يتم ذلك تحت مظلة مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية ودول «البركس» ودول عربية وتتولى اللجنة التنفيذية بالعمل مع اللجنة العربية لتحقيق ذلك.

4. رفض فكرة الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود المؤقتة، وأي صيغ من شأنها ابقاء أي وجود عسكري أو استيطاني اسرائيلي على أي جزء من أراضي دولة فلسطين.

5. تقوم اللجنة التنفيذية بمتابعة عمل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية من اجل ملاحقة جرائم الحرب الاسرائيلية ومحاسبة المسؤولين عنها وخاصة فيما يتعلق بجريمة الاستيطان وجرائم الحرب المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة، كما تقوم بمواءمة القوانين والتشريعات مع ما يترتب علينا من التزامات نتيجة انضمام دولة فلسطين الى عدد من المواثيق الدولية.

6- ويؤكد المجلس المركزي على الاستمرار في حملة مقاطعة المنتجات الاسرائيلية كشكل من اشكال المقاومة الشعبية كما يدعو كل احرار العالم ولجان التضامن مع الشعب الفلسطيني للاستمرار في حملة مقاطعه اسرائيل ومعاقبتها وسحب الاستثمارات منها، ما دامت تواصل الاحتلال وسياسة التمييز العنصري، ومقاطعه أي شركات تدعم الاحتلال والاستيطان . ويدعو المجلس اصحاب المؤسسات الانتاجية والمصانع لتعزيز جودة المنتج الفلسطيني وضبط الاسعار وتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه العمال وشرائح شعبنا الفقيرة وتفعيل دور مؤسسات المواصفات والمقاييس لضبط الجودة والالتزام بالمعايير الدولية.

سادسا: المجلس المركزي يثمن توقيع الرئيس على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

ان المجلس المركزي وفي ظل انسداد الأفق السياسي امام امكانية تحقيق الحد الأدنى من الحقوق السياسية لشعبنا عبر المفاوضات الثنائية، التي استغلتها اسرائيل للاستمرار بسياساتها الاستيطانية التوسعية وانتهاكاتها لحقوق شعبنا وشنها اربعة حروب ظالمة ضد شعبنا في قطاع غزة، لذلك فان المجلس المركزي يثمن عاليا الخطوات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية والرئيس أبو مازن مؤخرا بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها التوقيع على اتفاقية روما والتوجه الى المحكمة الجنائية الدولية ويدعو المجلس المركزي الى مواصلة انضمام دولة فلسطين الى المواثيق والمؤسسات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية كافة.

سابعا: المجلس المركزي يدعو لمتابعة اوضاع اللاجئين في الشتات:

تابع المجلس المركزي اوضاع اهلنا وشعبنا في الشتات وخصوصا في سوريا ولبنان والعراق. وكلف المجلس اللجنة التنفيذية بمتابعة اوضاعهم الحياتية والمعيشية والسياسية مع المؤسسات الحكومية في هذه البلدان. والوكالات والمنظمات الدولية ذات الصلة وخصوصا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا).

ثامنا: المجلس المركزي يدين الجرائم الوحشية التي يرتكها تنظيم داعش الراهابي :

يدين المجلس المركزي الجرائم الوحشية التي يرتكها تنظيم داعش ضد الشعوب العربية في العراق وسوريا ومصر وليبيا والاردن ، ويعبر عن تضامنه العميق مع مصر الشقيقة وقيادتها الشجاعة، ويدين قيام تنظيم داعش الراهابي بذبح المواطنين المصريين الاقباط في الارض الليبية، وحرق الطيار الاردني معاذ الكساسبة، ويؤكد المجلس على وقوفه ضد كل اشكال الارهاب ، ويدعو الى تضامن عربي فعال لانهاء هذه الظاهرة التي تلحق بامتنا العربية والإسلامية افدح الاضرار.

تاسعا: المجلس المركزي يؤكد على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة :

يؤكد المجلس المركزي على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، والا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30% .

عاشرا : يجبي المجلس المركزي نضال الاسرى ويدعو لدعمهم: يجبي المجلس المركزي نضال الاسرى، ويدعو الى دعمهم في نضالهم اليومي في وجه القمع والتضييق المستمر ضدهم في السجون والمعقلات، ويدعو الى الالتفاف حول قضيتهم وخطواتهم النضالية والعمل على تحريرهم.

حادي عشر : يرحب المجلس المركزي بطلب المبادرة الوطنية الفلسطينية بالانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية ويوافق عليه.

ثاني عشر : يقرر المجلس المركزي انتظام دورة اجتماعاته مرة كل ثلاثة اشهر، وتتابع اللجنة التنفيذية تنفيذ هذه القرارات وتقدم تقريرها للاجتماع القادم للمجلس المركزي.

لجنة تناهض التعذيب تبدأ تحركا ضد ممارسات الاحتلال بحق الأسيرات

الناصرة - وفا- قالت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل أمس إنه في ضوء دراسة نفذتها في السجون الإسرائيلية توجهت إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بالتماس ضد ما يجري في سجون الاحتلال. وذكرت اللجنة في بيان لها أن الالتماس قدم باسم 6 نساء فلسطينيات، وينتظر إلى أساليب التحقيق التي تم استخدامها ضدهن.

وقالت: يتطرق الالتماس إلى الفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها قسم فحص الشكاوى المقدمة ضد محققي جهاز المخابرات الإسرائيلي للبت في موضوع ادعاءات الأسيرات.

وأوضح أن هذا التحرك بعد تنفيذ دراسة من قبل محاميات من اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل بعمل مقابلات مع 29 أسيره فلسطينية، وشكّل نسبة 85% من الأسيرات في السجون الإسرائيلية.

وأظهرت نتائج البحث أن محققي جهاز المخابرات الإسرائيلي يستخدمون بشكل منهج أساليب تستغل جنسانية الأسيرات وديانتهن وثقافتهن بهدف إيذائهن، حيث أن معظم الأسيرات الفلسطينيات أشرن إلى سلسلة متشابهاة من الانتهاكات التي تتمثل بالتعذيب أو بالمعاملة المهينة، أو غير الإنسانية، أو الوحشية. وقالت اللجنة: تثير هذه المعاملات الشوك لوجود إجراءات خاصة للتحقيق مع الأسيرات الفلسطينيات، وتضع أن محققي جهاز المخابرات الإسرائيلي يقتربون جسديا من المعتقلات بهدف خلق جو من الخوف وعدم الراحة، بالإضافة الى إيذائهن نفسيا والمس بكرامتهن (الاقتراب الجسدي لا يصل إلا حد اللمس الجسدي).

جدير بالذكر، أنه على الرغم من تقديم ما يقارب 1000 شكوى منذ عام 2001 بموضوع الانتهاكات والتعذيب الذي يتعرض له الأسرى على أيدي محققي جهاز المخابرات الإسرائيلي أثناء التحقيق معهم، لم يتم فتح أي تحقيق جنائي ضد أي محقق.



(وفا)

لهجة حازمة في ملف ملاحقة اسرائيل في المحاكم الدولية دعوة لتفعيل وتطوير منظمة التحرير وتحديد موعد للانتخابات العامة

أيدي المستوطنين وغلاة المتعصبين في اسرائيل، وقد دفعت القدس ثمنا باهظا في هذه الانتفاضة بعدد من الشهداء ومئات من الجرحى والمعتقلين ، وقد برهن أهلنا الصامدون بهذه الصورة النضالية المشرفة ان القدس ستظل الى الأبد عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

وفي سبيل تعزيز صمود القدس وانتفاضتها الباسلة فان المجلس المركزي يدعو الى توحيد المرجعيات السياسية الوطنية للمدينة ورصد الموازونات اللازمة من اجل تعزيز صمود اهلنا وحماية مقدساتنا وعروبة المدينة بكل ما يتطلبه ذلك من تحركات عربية وإسلامية ودولية ومن خطوات قانونية وتنظيمية.

وتتولى اللجنة التنفيذية ومن خلال دائرة شؤون القدس تنفيذ القرارات الخاصة لحماية القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية من الاستيطان الزاحف على المدينة.ويؤكد المجلس ان خطورة الوضع في مدينة القدس يستدعي التحرك الوطني لاعطاء القدس الأولوية القصوى من الموازونات والاعتمادات والتحرك العربي والدولي.

خامسا: رؤية المجلس المركزي للعلاقة مع سلطة الاحتلال (اسرائيل):

في ضوء مواصلة الاستيطان غير الشرعي وفقا للقانون الدولي، ورفض اسرائيل لترسيم حدود الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وتنكرها لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة اضافة الى رفضها الافراج عن الاسرى، وحجز وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني وتصعيد الاعتداءات والاعتقالات والاقحامات واستمرار حصار قطاع غزة، وتأكيداً لقرار المجلس المركزي السابق بوجوب تحديد العلاقة مع اسرائيل، ومتابعة انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق الدولية وتعزيز علاقاتنا العربية والدولية وبما يشمل الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 67 وبعاصمتها القدس الشرعية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 على أراضي دولة فلسطين المحتلة.

فان المجلس المركزي يقرر ما يلي:

- تحميل سلطة الاحتلال (اسرائيل) مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقا للقانون الدولي.
- وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الاسرائيلي في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.
- التأكيد على ان أي قرار جديد في مجلس الامن يجب ان يضمن تجديد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبما يضمن تحديد سقف زمني لانهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على ارضها المحتلة عام 1967 بما فيها العاصمة القدس، وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار 194،

الحكومة تطلق مشروعاً للتحضير للانضمام لمنظمة التجارة العالمية



وقال د. مصطفى "ان أمام المنتجات المحلية". وأضاف د. مصطفى المشروع الحالي يدعم مساعينا في مراجعة العلاقة الاقتصادية مع اسرائيل التي لم تلتزم باتفاقية السلام وبروتوكول باريس، ما يتوجب علينا اتخاذ خطوات نحو استقلال اقتصادنا وتملك القرار الاقتصادي بهذا الشأن".



الرئيس يتحدث خلال افتتاح دورة المركزي أمس الأول.

لهجة حازمة في ملف ملاحقة اسرائيل في المحاكم الدولية دعوة لتفعيل وتطوير منظمة التحرير وتحديد موعد للانتخابات العامة

منظمة التحرير وانتظام عملها، وتحديد موعد لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.

ويؤكد المجلس المركزي ان انهاء الانقسام المدمر واستعادة الوحدة الوطنية هو طريق اعمار قطاع غزة وكسر الحصار الاسرائيلي، وهو ما يتطلب وجود حكومة التوافق الوطني في غزة، واضطلاعها بمسؤولياتها وواجباتها، وازالة العقبات التي تعترض طريقها، ومعالجة قضية الموظفين وفقا لاتفاق القاهرة.

ويؤكد المجلس المركزي على تفعيل هيئة العمل الوطني ودورها بتطبيق مرسوم الاخ الرئيس باعتبارها المرجعية الوطنية في قطاع غزة ودعما من اللجنة التنفيذية وحكومة السلطة الوطنية.

ويؤكد المجلس ان حكومة التوافق مدعوة لوضع خطة شاملة للتنمية ولمعالجة البطالة والفقر واصلاح البنى التحتية ووقف تردي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ودعم المزارعين واصحاب المصالح والمؤسسات المتضررة، ومعالجة مشكلة الكهراء والماء.

ثالثا: المجلس المركزي يؤكد على الصمود والمقاومة الشعبية: ان المجلس المركزي وفي ضوء هذه المتغيرات الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي تعصف بالمنطقة، يؤكد ان صمودنا الوطني وعبر تلاحمنا والتفافنا حول منظمة التحرير الفلسطينية هو الطريق الوحيد لاسقاط الغطرسة الاسرائيلية التي تنتكر لحقوقنا الوطنية وتصبر على الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس، وان الصمود الوطني يتطلب من الجميع الارتقاء لمستوى الهم الوطني والاقلاع عن الدعوات الانقسامية والانضواء تحت رايات لا تمت بصلة لراياتنا الوطنية، وفي هذا السياق فان المقاومة الشعبية التي تبناها مجلسنا المركزي في دوراته السابقة تحتاج الى اعلى درجة من الوحدة والتلاحم والمشاركة والتنسيق الميداني بين القوى والأحزاب والفعاليات الوطنية على مستوى القرى والبلدات والمخيمات ومن اجل وضع حد نهائي لاعتداءات المستوطنين على مساجدنا وكنائسنا. ان قطعان المستوطنين الذين يرفعون شعار «دفع الثمن» يجب ردعهم ووقفهم عند حدهم، ليعرف العالم ان الشعب الفلسطيني يرفض الاحتلال ويرفض الاستيطان ويتصدى عبر مقاومته الشعبية لحماية أرضه وحقوقه ومساجده وكنائسه. ويؤكد المجلس على تفعيل شبكة الامان المالي العربية التي تعهدت بها الدول العربية.

رابعا: مسؤوليتنا تجاه صمود القدس:

وفي اطار مسؤولياتنا الوطنية تجاه القدس، فان المجلس يدعو الى دعم اهلنا بما يضمن تعزيز صمودهم على أرضهم وتصديهم لعمليات التهويد لعزل القدس عن محيطها، والتصدي للاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والاعتداءات المتكررة على أماكن العبادة الاسلامية والمسيحية. والمجلس المركزي يجبي اهلنا وهم يخوضون هذه الانتفاضة الباسلة ضد وحشية وهمجية المستوطنين، وقوات الاحتلال هذه الانتفاضة التي اطلق شرارتها استشهاد الفتى محمد أبو خضير حرقاً على

رام الله - الحياة الجديدة - وفا- قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير في ختام اجتماعه في رام الله امس وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات، محملا اسرائيل «كسلطة احتلال» مسؤولياتها كاملة تجاه الشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي.

واسدل القرار المركزي هذا الستار على سنوات طويلة من مطالب من كافة التوجهات الفلسطينية بوقف التنسيق.

وحمل البيان الختامي للمجلس لهجة حازمة ازاء التحديات الفلسطينية وفي مقدمتها تكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة بمتابعة الذهاب لمحكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين ودولة الاحتلال على جريمة مواصلة الاستيطان.

وداخليا، أكد المجلس على تحقيق المصالحة عبر التنفيذ الكامل لاتفاق القاهرة وبيان الشاطى بما يضمن تحديد موعد لتسليم معابر غزة للحرس الرئاسي ودعا المجلس الى تفعيل عمل الاطار القيادي لمنظمة التحرير وتحديد موعد لاجراء الانتخابات العامة.

وكان المجلس المركزي عقد دورته العادية السابعة والعشرين ' دورة الصمود والمقاومة الشعبية ' يومي الأربعاء والخميس (4-5 آذار 2015) في مقر الرئاسة بمدينة رام الله .

وحضر الدورة الرئيس محمود عباس ورئيس مجلس الوزراء د. رامى الحمد الله وأعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامون للفصائل والأحزاب وممثلو البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في دولة فلسطين ويحيى السعود رئيس لجنة فلسطين في البرلمان الاردني.

واستهل سليم الزعنون الجلسة بتلاوة أسماء الأعضاء للتثبيت من النصاب حيث حضر (80) عضوا من أصل (110) أعضاء ، ولم يتمكن عدد من الأعضاء من الحضور بسبب اعتقالهم أو منعهم من قبل سلطة الاحتلال ' اسرائيل' ، وقد بدأت الجلسة بتلاوة أي من الذكر الحكيم وقراءة فاتحة الكتاب ترحما على أرواح شهداء شعبنا وعزف النشيد الوطني.

وفي كلمته التي افتتح بها الجلسة قال الزعنون ان التحديات الخطيرة والكبيرة تتطلب من مجلسنا اجوبة حاسمة على كل هذه التحديات، وهذه الجلسة في الواقع هي لمناقشة الأزمة الحالية لاتخاذ القرارات والأليات اللازمة للخروج من هذا المأزق الذي يواجه شعبنا وقضيته ، وطالب باعادة النظر بالتنسيق الأمني مع اسرائيل وقال ان الاحتلال يسابق الزمن في تحقيق برنامجه الاستيطاني وابتزازنا عن فرض عقوبات على السلطة وقرصنة أموالها .

وفي كلمته دعا الرئيس محمود عباس المجلس المركزي الى اعادة النظر في دور السلطة الوطنية ووظائفها وكذلك دراسة كيفية قيام سلطة وطنية ذات سيادة حقيقية وضمان الا يكون الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الموقعة من جانب واحد بل على أساس الالتزام المتبادل من الطرفين بهذه المعاهدات والمواثيق . وأكد الرئيس ان حل القضية الفلسطينية يساهم في اثناء العنف والتطرف في المنطقة ، وأكد ان السلطة مستعدة للعودة الى المفاوضات في حال اوقفت اسرائيل الاستيطان وأفرجت عن الأسرى القدامى، وأكد رفضنا للدولة ذات الحدود المؤقتة كما هو الحال في رفضنا لفكرة الدولة اليهودية.

ورحب باعتراف السويد وبرلمانات دولية كثيرة بدولة فلسطين، وقال ان هذا الاعتراف لا يعني أننا لا نريد التفاوض، بل نؤكد تمسكنا بكل الدولتين وبالمفاوضات، وتوقف الرئيس عند مختلف القضايا الوطنية سواء حول المصالحة وحكومة الوفاق واعداء اعمار غزة وأكد على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي لانهاء الانقسام واستعادة وحدتنا الوطنية.

بيان المجلس المركزي

وقد اصدر المجلس المركزي بعد انتهاء النقاش العام مساء الخامس من اذار 2015 القرارات التالية:

اولا: التمسك المطلق بالثوابت وبحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف:

يعلن المجلس المركزي الفلسطيني تمسكه والتزامه المطلق والثابت بحقوقنا الوطنية وبعلان الاستقلال وحق دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على ارضها، ويؤكد المجلس ان طريق الأمن والسلام والاستقرار في فلسطين وفي الشرق الأوسط لن يكون سالكا الا بقيام دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة وفق القرار 194، ومبادرة السلام العربية، وحق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني.

ثانيا: المجلس المركزي يدعو لتحقيق المصالحة الوطنية:

يؤكد المجلس المركزي على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية عبر التنفيذ الكامل لاتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية وبيان الشاطئ بكافة بنوده، بما يضمن تحديد موعد لتسليم السلطة الوطنية عبر الحرس الرئاسي معبر رفح وباقى المعابر الدولية لقطاع غزة اضافة الى دعوة لجنة تفعيل وتطوير

قريع يندد بمخططات الاحتلال انشاء تلغريك في محيط البلدة القديمة بالقدس

القدس المحتلة- وفا- ندد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيس دائرة شؤون القدس احمد قريع، بمخاطر مخططات سلطات الاحتلال الاسرائيلي لإنشاء "تلغريك" في محيط البلدة القديمة في القدس الى جبل الزيتون.

ووصف قريع في تصريح له أمس هذه المخططات، بانها انتهاك صارخ وأثم ويشكل عدواناً سافراً وانتهاكاً صارخاً لمدينة القدس المحتلة.

واستهجن قريع، هذا المخطط الاجرامي الذي تسعى اليه جمعيات استيطانية ارهابية مثل جمعية "العاد" الاستيطانية المتطرفة لتهويد المدينة المقدسة. وأوضح ان هذا المشروع سيمر من منطقة سلوان بالإضافة الى الاماكن المقدسة ومقبرة باب الرحمة وسيلامس سور الأقصى المبارك.